رأي القدس

امريكا والطائفية والصحوة المتأخرة

■ اخيراً افاقت الادارة الامريكية على خطورة ما يجري في العراق من تجاوزات طائفية مرعبة، وبدأت تتحرك من اجل وضع حد لها قبل ان تستفحل الأمور وتصل الى طريق اللاعودة.

زلماي خليل زاد السفير الامريكي والحاكم الفعلي للعراق، وجه بالامس تحذيرا شديد اللهجة الى القيادة العراقية قائلا، في مؤتمر صحافي، بان واشنطن لن تغض الطرف عن وجود عناصر طائفية او ميليشيات في الحكومة الجديدة او في قوات الأمن.

صحوة السيد زاد متأخرة نوعا ما، لان قوات الأمن العراقية باتت مكونة في معظمها من عناصر الميليشيات التابعة اما لقوات بدر او الميليشيات الكردية. وتم هذا الاختراق تحت سمع الامريكان وبصرهم.

فعندما يكون وزير الداخلية والدفاع ورئيس المخابرات، ومستشار الأمن القومي من غلاة المتطرفين في طائفيتهم وحقدهم على كل من لا ينتمي الى طائفتهم، فعلينا ان نتصور حجم الكوارث على الارض بسبب هذه التركيبة التي تتعارض مع كل تراث العراق في التسامح والترفع على التقسيمات الطائفية والاثنية.

وزير الداخلية السيد بيان جبر اقام غرف تعذيب في قبو وزارته، واطلق العنان لميليشياته لكي تقتل ابناء الطوائف الاخرى دون اي رحمة او شفقة، ولا يمر اسبوع دون اكتشاف مقابر جماعية لاناس جرى خطفهم من قبل قوات تابعة للشرطة، ومن ثم اعدامهم برصاصة واحدة في مؤخرة الرأس، وهم مقيديو الايدي خلف ظهورهم.

وقد يجادل بعض المدافعين عن هذا النظام الطائفي الحاكم في العراق، بالقول ان جماعة ابو مصعب الزرقاوي تقتل وتفجر بعض الحسينيات وتجمعات الشيعة، وهذا صحيح لا يمكن نكرانه او الدفاع عنه، ولكن ما يمكن قوله هو ان هذه الجماعات خارجة عن القانون، ولا تتولى اي حقائب او مناصب وزارية في الدولة من المفترض ان تطبق القانون، لا ان تكون اول من يخترقه بصورة فاضحة.

فاذا كان وزير الداخلية الذي من المفترض ان يحفظ الأمن ويطبق القانون، يتباهى بغرف التعذيب السرية في قبو وزارته، فكيف يمكن ان يحترم الآخرون هذا القانون؟

الحكم الطائفي الحالي في العراق شكل «فرق الموت» باشراف وزير الداخلية، ولولا اضطرار القوات الامريكية الى كشف هذه الفرق وجرائمها، واعتقال احدى مجموعاتها لاستمرت في مهامها الدموية في قتل الابرياء من ابناء الطوائف الاخرى.

الادارة الامريكية ارتكبت اخطاء فاضحة في العراق، ابرزها حل الجيش العراقي الذي كان المؤسسة الوطنية الوحيدة غير الطائفية في البلاد، اما الخطأ الآخر الاكثر فداحة فهو عدم حل الميليشيات الطائفية وغض النظر عن جرائمها، وفتح الباب امامها واسعاً دون حسيب او رقيب للتغلغل في قوات الحرس الوطني والشرطة.

امريكا تدفع الآن ثمن هذه الاخطاء الكارثية في العراق، ولولا خطر البرنامج النووي الايراني، وتصاعد التوتر بين طهران وواشنطن لما سمعنا سفيرها في العراق يتحدث بهذه اللهجة الحادة ضد الميليشيات ويطالب بحلها وقيام حكومة وحدة وطنية في البلاد.

ما وراء تصريحات سترو والحماس الدولي لتدخل جديد في دارفور

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في مقالة نشرت في صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» يوم الجمعة الماضي طالب وزير الخارجية البريطاني جاك سترو الفرقاء في دارفور بالإسراع بعقد اتفاق سلام يوقف التدهور المستمر في الأوضاع هناك، قائلاً إن الأطراف المجتمعين حول مائدة المفاوضات في العاصمة النيجيرية أبوجا «هم الوحيدون الذين يملكون القدرة» على وقف العنف المتزايد هناك. واتهم سترو، الذي كان قد التقى المفاوضين في أبوجا مطلع الأسبوع الماضي وحثهم على ابداء المرونة حتى يتسنى عقد اتفاق سلام بأسرع فرصة، أطراف النزاع بخرق وقف إطلاق النار، محملاً الحكومة المسؤولية الأكبر في ذلك. وتقدم للأطراف بخمسة مطالب، هي الإعلان عن مواقع قواتها، واحترام وقف إطلاق النار، ووقف الهجمات على القوات الإفريقية، وتسهيل أعمال الإغاثة وتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية. وتوعد من لا يتمثل بخطوات عقابية بعضها وشيك.

وتتزامن تحركات سترو الأخيرة مع ما يبدو أنه تحول في موقف واشنطن باتجاه الدعم النشط لفكرة نشر قوات دولية في دارفور لتحل محل قوات الاتحاد الافريقي التي يتهمها الجميع بأنها لم تحقق أي نجاح في وقف العنف عامة واستهداف المدنيين خاصة. وكان أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش مطلع الشهر الجاري لمناقشة خطة الأمم المتحدة بشأن نشر قوات دولية في دارفور، وترددت أنباء عن تردد أمريكي في دعم الخطة. ولكن الموقف الأمريكي بدأ يتبلور باتجاه التعجيل بخطوات التدخل الأممي، حيث جرى اتصال مباشر بين الرئيس الأمريكي وقيادة حلف الأطلسي للتشاور في الأمر، كما قام بوش بابلاغ اجتماع لمؤيديه في فلوريدا الأسبوع الماضي برأيه في فشل مهمة الاتحاد الإفريقي، بينما قاد السفير الأمريكي في الامم المتحدة جون بولتون الجهود لاستصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الصدد. وكان بولتون قال قبل أسبوعين أنه تلقى تعليمات من واشنطن للتحرك «بسرعة والمضي بعيداً» في اتخاذ خطوات لاستبدال القوات الإفريقية بقوات دولية خلال شهر شباط (فبراير) الذي تتولى فيه الولايات المتحدة الرئاسة الدورية لمجلس الأمن.

وحين يقوم وزير خارجية دولة كبرى بنشر مقالة في صحيفة دولية على خلفية تحركات دبلوماسية محمومة في إطار قضية معينة، فهذا دليل على أن حكومته تواجه ضغوطاً مكثفة من جهة ما وتشعر بحراجة موقفها، وتريد أن تظهر أنها تتحرك بنشاط دون أن تحمل نفسها كلفة تذكر. وفي حالة جاك سترو فإن الانتقادات الحادة لمتمردي دارفور والتهديد بتقليص دورهم، إضافة إلى التصريح بأن هناك عقوبات وشيكة ستطبق على مسؤولين حكوميين بعينهم كانت رسالة للفرقاء المجتمعين في أبوجا مثل ما هي رسالة لآخرين يطالبون بريطانيا بالتدخل هناك. وقد انتقد سترو بشدة خروقات المتمردين لوقف إطلاق النار وتغيب قادتهم عن المفاوضات. ومن جهة أخرى فإنه أعلن أن مجلس الأمن يدرس إصدار عقوبات بحق مسؤولين حكوميين سلمت ملفاتهم إلى المجلس بموجب القرار 1591 الذي يطالب بفرض مثل هذه العقوبات.

المعروف أن الدول الغربية قد تعرضت لضغوط غير مسبوقة (من الإعلام في المقام الأول والمنظمات المدنية ثانياً) لكي تتحرك لوقف ما وقع الإجماع على وصفه بأنه أكبر كارثة إنسانية معاصرة. وقد فاجأت ردة الفعل الشعبية في هذه الدول المسؤولين الذين كان معظمهم يقضون عطلاتهم الصيفية حين تفجرت الأزمة في صيف عام 2004. وقد افتدى المسؤولون أنفسهم باتخاذ خطوات كانت ذات طابع رمزي في المقام الأول، مثل القيام بزيارات ميدانية لدارفور، حيث لم يحدث قط أن زار السودان مثل هذا العدد من كبار المسؤولين، والتبرع بمبالغ طائلة للمنظمات الطوعية والإنسانية، وأخيراً بدعم قوات التدخل الافريقية. ولكن أيا من هذه الخطوات لم تؤد إلى حل نهائي يبعد الأزمة من صدر صفحات الصحف. وما زالت تقارير المنظمات الحقوقية تتوالى مؤكدة استمرار تدهور الأوضاع، وكان آخرها تقرير «هيومان رايتس ووتش» الذي صدر الشهر الماضي وانتقد بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور وطالب بتغييرات جذرية في طريقة عملها وتسليحها لتمكينها من حماية المدنيين.

ومن الواضح أن الدول الغربية ظلت تقاوم حتى الآن فكرة التدخل المباشر في دارفور لأسباب لا تخفى، أبرزها أن إرسال الجنود إلى مجاهل وصحارى افريقيا ليس مما يثير حماس المسؤولين، وثانيها الكلفة العالية في وقت تتصاعد فيه المطالب على خزائن هذه الدول من تعدد الكوارث في العالم وتصاعد مطالب التدخلات والحروب. من جهة أخرى فإن مثل هذا التدخل يعتبر قفزة في المجهول ويخالف «مبدأ باول» في تحديد أهداف المهمة ومدتها وطريقة إنهائها. وهي بالقطع تتناقض مع مقولة سترو في ان أطراف النزاع هي الوحيدة القادرة على التوصل إلى حل فعلي للأزمة.

السؤال هو إذن لماذا تجدد الحماس للتدخل الآن في وقت كانت فيه الدول الكبرى (وبعضها، مثل بريطانيا، لا يزال) تسعى فيه إلى تجنب التورط المنتظر؟ ولماذا تتكثف الجهود لوضع خطوات التدخل موضع التنفيذ في هذا الوقت بالذات.

الإجابة تتمثل في الضغوط ومصدرها. المصدر الأساسي للضغوط حالياً هو الأمم المتحدة التي أنيطت بها مسؤولية مراقبة الأوضاع هناك دون أن تمنح صلاحيات لمعالجتها. هناك أيضاً نتيجة غير مباشرة للسياسات السابقة، وخاصة الدعم الكبير لمنظمات الإغاثة التي انتشرت بكثافة في في الإقليم، وأصبحت مصدر معلومات مستمرة عن تدهور الأوضاع هناك. الوجود الدولي الكثيف على الأرض، ممثلاً في الموظفين الدوليين وعاملي الإغاثة والمراقبين ظل يبعث باستمرار بمعلومات تتناقض مع تطمينات الحكومة. إضافة إلى ذلك فإن الجهات الدولية فقدت الثقة في حكومة الوحدة الوطنية التي كانت تتوقع أن تقوم بدور بناء أكبر في معالجة الوضع، كما فقد الثقة في حركات التمرد التي أصبحت مصدر صداع للمنظمات الطوعية، بخلاف ما كان عليه الحال أثناء حرب الجنوب حيث كانت حركة التمرد هناك محل ثقة فيما يتعلق بحماية المدنيين وتقديم الخدمات الإنسانية.

هناك اعتبار آخر يتعلق بمحكمة الجنايات الدولية ومهمتها في دارفور، وهي مهمة تحتاج إلى وجود فعال لقوات دولية في الإقليم تسمح لها باعتقال المطلوبين وأيضاً بحماية الشهود. ويبدو أن ضغوطاً مكثفة تزايدت في هذا الاتجاه مؤخراً.

إضافة إلى هذا فإن تعثر المفاوضات وتعذر الوصول إلى اتفاق سلام ينهي الحرب ويوقف نزيف الصرف على الإغاثة الذي أصبح يثقل كاهل الدول المانحة حرم المسؤولين من التعذر بقرب الوصول إلى اتفاق للتنصل من ضغوط التدخل. ولعل زيارة سترو إلى أبوجا هي أشبه بتوسل لتزويد بريطانيا وحلفائها بحجة لتأخير التدخل أو تجنبه.

من هنا لم يعد بإمكان الدول الغربية مقاومة الضغوط المتزايدة في ظل الأوضاع الحالية. السبيل الوحيد لإخراج الجميع من هذه الورطة هو أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة في المسارعة بعقد اتفاق سلام ينهي الأزمة ويرفع الحرج عن الجميع. ولو كانت الحكومة تتمتع بالحد الأدنى من الذكاء السياسي لكانت سارعت بوقف المماحكات في القضايا المطروحة (مثل الحدود والإقليم الواحد والمشاركة في السلطة) وقدمت التنازلات اللازمة لكسر الجمود، لأن أكبر مطلب للمتمردين أقل كلفة بكثير من التدخل الأجنبي. هذا مع العلم بأنني لم أتهم حكومتنا الرشيدة يوماً بالحصافة والحكمة، لأنه لو كان في القوم رشد لما وقعت أزمة دارفور أساساً. ولكن الأمر لا يحتاج الآن لكثير حكمة لإدراك أهون الشرين.

وبالنسبة لحركات التمرد فإنها بحاجة أيضاً إلى إبداء بعض المرونة والكثير من الجدية بدل الاستمرار في الاتكال على التحركات الخارجية، لأن تصرفات قادتها في الفترة الأخيرة كانت مصدر إحباط لأنصارها ومؤيديها أكثر منها مصدر إزعاج لخصومها.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

هل تستطيع الجامعة العربية حل العقدة العراقية والسورية ـ اللبنانية؟

د. عبدالحسين شعبان *

■ عادت جامعة الدول العربية مجددا لمواصلة مشوارها في استكمال مؤتمر الوفاق العراقي الذي عقد جولته الاولى في القاهرة اواسط تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، ورغم ان المؤتمر الاول الذي انعقد عشية الانتخابات لم يثمر عن اي اتفاقات تذكر، لكنه رغم ذلك ترك أثرا ايجابيا لجهة ابداء الرغبة والاستجابة لضرورات ذات ابعاد انسانية واخرى تتعلق بمستقبل العراق ووحدته وسيادته وانعكاس ذلك على دول المنطقة وهو ما لفت اليه النظر وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل، خصوصاً بعد ان وصلت اوضاع العراق الى حال يُرثى لها، فلم تعد الكوابح والعقبات التي يضعها ميثاق الجامعة وتقاليد العمل فيها تحول دون ذلك.

هذه الاشكالية طرحت على بساط البحث مجدداً مستقبل النظام العربي الاقليمي في ضوء التطورات الدولية في الفقه والممارسة خصوصا «والدور الذي تريد ان تلعبه الجامعة سواء» في الحالة العراقية او في الازمة السورية ـ اللبنانية، الامر الذي يستوجب اجراء مراجعة لتدقيق مسار التوجه ومآل الجامعة في ضوء الحالة العراقية والسورية، وسواء فشلت الجامعة في مسعاها او نجحت او تعثرت فان مؤتمر بغداد المزمع عقده بعد تشكيل الحكومة الجديدة وتعقيدات العلاقة السورية ـ اللبنانية والتداخل الدولي المرافق للقضيتين، سيكون مناسبة مهمة لوقفة مراجعة جديدة للنظام العربي الاقليمي بعد اكثر من 60 عاما على تأسيس الجامعة.

ورغم تعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الى هجوم وتنديد قبل وبعد القيام بمهمته «التصالحية» التي وان جاءت متأخرة وضمن رغبات دولية اقليمية الا انها تبقى محاولة تمس صميم العمل العربي بكل مشكلاته وعقده التاريخية وما له علاقة بابعاده المستقبلية فشلاً او تقدماً جزئياً محدوداً.

تأسست جامعة الدول العربية قبل ستة عقود من الزمان كمنظمة اقليمية دولية (في 22 آذار/مارس 1945) وحدث ذلك قبل تأسيس الأمم المتحدة ببضعة اسابيع في سان فرانسيسكو من العام نفسه. والدول العربية المؤسسة هي 7 دول (الاردن، العراق، سورية، المملكة العربية السعودية، مصر، لبنان، واليمن).

جاء ميثاق «الجامعة» الذي يتألف من 20 مادة، بمبادئ عامة لم ترتق الى ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة من تقنين لتطور الفقه الدولي، الذي أخذ بنظر الاعتبار المتغيرات التي حدثت قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، منذ عهد عصبة الأمم عام 1919 وحتى قيام الأمم المتحدة عام 1945. فقد حدد ميثاق الأمم المتحدة القواعد الأساسية للقانون الدولي المعاصر، التي وضعت نصب عينها حماية السلم والامن الدوليين كهدف سام وكذلك انماء علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول والشعوب.

واذا كان انشاء «الجامعة» حدثاً بالغ الأهمية للنظام العربي الاقليمي الا أن هذه الخطوة لم تستجب الى الطموح القومي العربي الذي كان سائداً وبخاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت التوجهات الوحدوية، هي مركز الثقل والاهتمام، في حين اعتبر تأسيس «الجامعة» نوعاً من الائتلاف أو التنسيق بين دول عربية «مستقلة» كانت مؤهلة لقيام شكل أرقى من أشكال الاتحاد والعمل المشترك.

اتسم ميثاق الجامعة بالبساطة الشديدة وبصياغات عامة، لم تستطع ان تغلب ما هو قومي وعروبي، على ما هو قطري ومحلي، فقد ظل موضوع نقاش بدا وكأنه عقيم في ظل عالم يتغير ويتجدد، والأمر مطروح الآن على نحو شديد في العقدة العراقية والمشكلة السورية ـ اللبنانية. فقد حرص الآباء المؤسسون للجامعة على تأكيد ما يأتي:

1. ابراز مفهوم السيادة على حساب الفكرة الوحدوية.
2. تقديم فكرة «الدولة» على حساب فكرة «الأمة».
3. اعلاء مبدأ التنسيق بين وحدات كيانية «مستقلة» وليس اندماجية أو موحدة.
4. رفض أية اشارة الى موضوع احتمال تدخل «الجامعة» بالشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وهو الامر الذي ظل مصدر التباس واشكال وغضب احياناً من جانب الهيئات والمنظمات الشعبية والمدنية والجمهور بشكل عام ازاء موقف ودور الجامعة «الرسمي» بخصوص التطورات الداخلية بما فيها انتهاكات حقوق الانسان في الدول الاعضاء.

وكان مجلس «الجامعة» يتألف من لجان فرعية لمعالجة القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية وشؤون المواصلات والثقافة والجنسية وجوازات السفر والتأشيرات (الفيزا) وتسليم المجرمين والصحة وغيرها، اضافة الى جهاز الأمانة العامة. ويمكن الآن وبعد أكثر من ستة عقود من الزمان وبقراءة ارتجاعية للماضي القول:

1) ان خبرة العمل المشترك كانت معدومة تقريباً على المستوى العربي.

2) ان الخبرة الدولية في هذا الميدان كانت ضعيفة ايضاً خصوصاً الاطارات المؤسسية، ولعل ثمة تجارب مثل عصبة الأمم وبعض المنظمات والاتحادات الدولية كانت ذات طبيعة او اختصاص محدود وليس شاملا، ولم تنعكس هذه الخبرة على النظام الاقليمي العربي.

3) كانت الدول الوطنية العربية في طور النشوء، وكان معظمها مقيداً بمعاهدات واتفاقيات تقلل من سيادتها وتحد من استقلالها.

لكن الخبرة العربية بدأت تتوسع بانشاء: مجلس الوحدة الاقتصادية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك (عام 1950) خصوصاً بعد تطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان خبرة أكثر من 60 عاماً من العمل المشترك بما له من ايجابيات غير قليلة وسلبيات كثيرة وبمراجعة انتقادية للتجربة تعكس حالياً:

1) اخفاق الجامعة في حل النزاعات العربية ـ العربية، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها، لكنها لم تتمكن من الحيلولة دون اندلاع الحروب والغزو واستمرار النزاعات، ولعل كارثة غزو الكويت وما تبعها خير دليل على ذلك.

2) اخفاقها في التوصل الى حل عادل ومقبول للقضية الفلسطينية سواء بتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية أو اعمال حق العودة أو استعادة الحقوق العربية في القدس أو معالجة موضوع المستوطنات أو غيرها.

3) اخفاقها في تجنيب العديد من البلدان العربية نتائج الحصارات الدولية، ناهيكم عن الانفراد من جانب السلطات بشعوبها والحاق ضرر بقضية حقوق الانسان وبالتنمية والديمقراطية..

ومع ان «الجامعة» احرزت بعض النجاحات في ميادين متعددة اقتصادية واجتماعية وقانونية وتربوية وثقافية ورياضية وغيرها الا ان تعثرها السياسي في المجالات المشار اليها جعل صورتها تبهت امام الرأي العام الذي لم ينظر الى مبادراتها بشكل جدي احياناً واستناداً الى تلك المعطيات تكون حولها رأيان:

الأول: يقول ان الجامعة شاخت وانتهى دورها ولم يعد بالامكان اصلاحها، والاجدر عدم الرهان على كيان يتدهور باستمرار وينحدر نحو الحافة، وحتى لو صَلحَ هذا الكيان في منتصف القرن الماضي، فانه لا يصلح للقرن الحادي والعشرين.

ومثل هذا الرأي سائد لدى أوساط شعبية واسعة بسبب حالة الاحباط التي أصابت الأمة العربية ونكوص القضية الفلسطينية وأخيراً احتلال العراق، وكذلك بسبب النقمة على مواقف الجامعة العربية التي يريدها البعض أن تنتصر له وللمواطن العربي في كل مكان، حيث يتعرض للاستلاب والحرمان والاذلال، لكنها غير قادرة على انقاذه أولاً بسبب ميثاقها وآليات عملها المتخلفة وثانياً بسبب الأزمة العامة التي تعاني منها الدول الاعضاء والنظام الاقليمي العربي واسباب اخرى.

وهذا الرأي وان كان له ما يبرره الا انه لا يأخذ بنظر الاعتبار، ان غياب كيان أو اطار مؤسسي عربي جامع، رغم نواقصه وعيوبه وثغراته سيؤدي الى نوع من الفراغ، ناهيكم عن عدم وجود بديل يصلح لتبادل الرأي والحوار والتعاون في بعض الأنشطة المشتركة وان كانت بحدها الأدنى، ليس على صعيد السياسة فحسب، التي قلنا: ان «الجامعة» فشلت فيها ولكن على صعيد الاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والمواصلات وغيرها، اذ ان عدم وجود أطر ومؤسسات لعمل عربي مشترك، سيشكل نقصاً كبيراً وفادحاً لا يمكن سده بالغاء كيان الجامعة.

الثاني: يقول بدلاً من الغاء «الجامعة» او حلها وتصفية مؤسساتها، فان على قوى المجتمع المدني العربي الموازي والقوى والاحزاب السياسية الشعبية ممارسة دورها وتحمل مسؤوليتها، من خلال ضغوطات متنوعة تمارسها على «الجامعة». ولا يكفي في هذا المجال أن تكون هذه المنظمات قوة احتجاج، بل وهذا هو المهم أن تتحول الى قوة اقتراح. لعل ذلك يجعل النظام العربي الرسمي يتحمل هو الآخر مسؤولياته، بل يعرضه بهذا المعنى للمساءلة من خلال الرقابة والشفافية ومشاريع الاقتراحات.

لقد علقت الكثير من البلدان العربية قضايا التنمية والديمقراطية والاصلاح واحترام حقوق الانسان على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومعها دحرجت الجماهير التي ذاقت الأمرين الى القاع.

لكن الرهان على المجتمع المدني العربي والحركة الشعبية، هو الآخر رهان غير مضمون في ظل الاوضاع السائدة، فهي تعاني بشكل أو بآخر ما تعانيه الأنظمة، سواء هشاشة الهياكل والتراكيب والبُنى، ناهيكم عن ضعف الشفافية والديمقراطية داخل صفوفها وتشبث بعض قياداتها أحياناً بمواقعها لعقود من الزمان بتقديمها الخاص على العام ويحدث أحياناً التضحية بالكيانات التي تمثلها بدلاً من التخلي عن مواقعها التاريخية «العتقة»، اضافة الى شخصنتها وتحويلها الى «ممتلكات» خاصة مما يجعلها غير مؤهلة لتبني مشروع قادر على اجراء هذه المراجعة من جهة، ومن جهة أخرى التقدم ببدائل ومقترحات للاصلاح على الصعيد السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في ظل أوضاع تثير الكثير من التشاؤم والقنوط.

قد يكون تعزيز وتطوير المجتمع المدني الموازي ومن ثم اقرار «الجامعة» بدوره وأهميته احد المخارج الأولية لمعالجة أزمة «الجامعة» الشاملة والبنيوية وبحث مستقبلها سواء ضمن استراتيجيات بعيدة المدى أو ضمن خطط قريبة للاصلاح، وبالتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني وجامعة الدول العربية .

ان حدثاً كبيراً ومفصلياً مثل 11 ايلول (سبتمبر) الاجرامي الارهابي الذي حصل في الولايات المتحدة وهز العالم جعل الجميع بلا استثناء في العالمين العربي والاسلامي في قارب واحد، حكومات ومعارضات، سلطات ومؤسسات مجتمع مدني، دولاً وأفراد.

تمت خلاصات أولية لما بعد المراجعة يمكن بلورتها على النحو الآتي:

أولاً: الاقرار والاعتراف بوجود أزمة يعاني منها العمل العربي المشترك والنظام الاقليمي العربي وجامعة الدول العربية تحديداً، وهذه تتطلب معالجات وحلولاً جذرية خصوصاً وانها مستفحلة وليست صعوبات عابرة أو طارئة، لأن استمرارها سيؤدي الى ضياع جهد غير قليل وتجربة رغم الانتقادات الجدية لها حول نوعية ومستوى الاداء، الا انها تجربة لا تخلو من الغنى.

ثانياً: الاقرار بالأزمة يتطلب تشخيص أهم مظاهرها التي تتلخص في:

1 . ميثاق «الجامعة» الذي يحتاج الى مراجعة جذرية، اذ أنه يُعتبر متخلفاً قياساً للتطور الدولي، وذلك لكي يتم تكييفه بحيث يصبح صالحاً للانسجام مع المتغيرات الدولية وبخاصة قواعد القانون الدولي المعاصر.

2 . تكييف ميثاق «الجامعة» مع مبادئ حقوق الانسان. ولعل فكرة «التدخل لأغراض انسانية» عند وقوع انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الانسان أو تطهير عرقي أو اثني أو ديني أو مذهبي او ابادات جماعية كفيلة بتحمل المجتمع الدولي والعربي لمسؤولياته. وعلى الميثاق أن يراعي هذا التطور الفقهي بشكل حازم ومبدأي ودقيق بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائيتها، فالمسألة لا تتعلق بالعنصر الخارجي حسب، بل تنشأ من خلال الاستئثار بالسلطة ومحاولات العزل السياسي ومصادرة الديمقراطية والتمييز ضد الأقليات والمرأة وقضايا التقدم الاجتماعي. وهنا لا بد من التصديق على الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي أقرته القمة العربية (2004) والسعي لتفعيل فكرة محكمة عدل عربية لمواكبة سير تحقيق العدالة.

ثالثاً: لا بد من اصلاحات هيكلية على المستوى الاقليمي في أجهزة الجامعة، على الصعيد القانوني والاداري وتعديل دور الموظف العمومي الاقليمي، بحيث يكون مُمثلاً للمؤسسة (الجامعة) وليس لبلده، أي الفصل بين القرار الحكومي أو الدولي وبين القرار الجامعي والمؤسسي. والاصلاح يتطلب أيضاً البعد الداخلي في كل بلد عربي وعلى جميع المستويات، مثلما ينبغي امتداده الى مؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: لا بد من الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني، لكي تكون عنصر رقابة ورصد ومساءلة ومساعدة «الجامعة»، لانجاز مهماتها وبخاصة ما يتعلق بالحريات والمرأة واحترام حقوق الانسان والعمل والثقافة والأدب والفن والاتصالات والرياضة والصحة والتعليم والبيئة والسياحة وغير ذلك. ولعل تأسيس مفوضية للمجتمع المدني بمبادرة من الامين العام عمرو موسى، هي خطوة في الطريق الصحيح بحاجة الى مستلزمات تكميلية.

خامساً: معالجة مشكلة صنع القرار وتنفيذه، وذلك لتجاوز الوضع البيروقراطي المؤسسي والعقبات التنفيذية الفعلية، فحتى القرارات الايجابية غالباً ما تنتهي الى الأرشيف لعدم القدرة على التنفيذ، واذا كان في مجلس الأمن 5 فيتوات، ففي «الجامعة» 22 فيتو، أي ان القرارات تتطلب الاجماع، سواء كانت اساسية او اجرائية.

سادساً: معالجة النقص الفادح في موضوع النزاعات العربية ـ العربية فلا بد من «عصرنة» الميثاق بما يستجيب للتطور الدولي خصوصاً للفصل في النزاعات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحله وبخاصة بالوسائل السلمية او من خلال تعزيز العدالة عبر قضاء عربي مشترك وله صلاحيات محددة.

سابعاً: معالجة مشكلة التصويت وذلك باعتماد ثلاث درجات له، فبدلاً من الاجماع الذي يمكن حصره على قضايا محددة كالامن العربي والتكامل وبعض القضايا الجوهرية، فهناك قضايا أقل أهمية يمكن ان تكون بـ «أغلبية موصوفة» (محددة) (الثلثان أو ثلاثة أرباع)، وهناك ثالثاً مسائل اجرائية يمكن التصويت عليها بالاغلبية (بنصف +1) او 51 % .

واذا كانت «العقدة» العراقية والمشكلة السورية ـ اللبنانية أحد أسباب تدهور النظام العربي الاقليمي منذ نحو ثلاثة عقود، فلعل استحقاق التغيير يبدأ من الحالة الراهنة، بالسعي لوقف التدهور والانشطار والتشظي الطائفي والاثني في العراق وتحقيق نوع من الوفاق الوطني وتحديد جدول زمني لانهاء الاحتلال والعمل على ترميم العلاقة السورية ـ اللبنانية على مستوى الشعبين والبلدين في اطارها السياسي والقانوني بما يخدم العدالة ويسهم في كشف الحقيقة، وتعزيز وتطوير خطط الاصلاح الديمقراطي على المستوى العربي وفي اطار «الجامعة» ومؤسساتها. وفي ذلك اقرار بواقع أليم وان جاء متأخراً لكنه يعكس حجم التحديات والمسؤوليات الثقيلة والمزمنة التي تنوء بها «الجامعة».

* كاتب وحقوقي عراقي

فشل «حماس» ليس بصالح العرب

د. محمد صالح المسفر

■ يستطيع النظام العربي واخص بالذكر مصر والسعودية والجزائر وسورية إنجاح حركة حماس في إدارة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني اليومية وذلك عن طريق تقديم كامل الدعم المادي والمعنوي والسياسي لحكومة حركة «حماس» وبممارسة نوع من الدبلوماسية مع الأطراف الدولية كي لا تمارس العزل والقطيعة مع قيادات هذه الحركة أنها فرصة لهذه الأنظمة العربية أن تعيد التوازن إلى المنطقة، تجربتهم في العراق ـ الأنظمة ـ لم تكن موفقة ولا ناجحة وهم يجنون ثمار تلك السياسات الاسترضائية، تجربتهم في الجزائر مع التيار الإسلامي ومحاربته فاشلة وأدت إلى سفك دماء لا حصر لها وخسائر مادية واجتماعية وسياسية ستمر سنوات وسنوات دون استعادة التوازن في الجزائر.

اليوم تهدد الدول الأوروبية وأمريكا وإسرائيل بإفشال «حكومة حماس» إن هي لم تخضع لمطالب إسرائيل التي لا نهاية لها وأهمها واشملها التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحماية المستوطنات الصهيونية وعدم إزعاج حكومة إسرائيل بشأن المستوطنات والقدس وقضايا اللاجئين وقيام الدولة الفلسطينية والاعتراف الكامل بالدولة الصهيونية والتسليم بكل مشاريعها الاقتصادية والأمنية ونظام المعازل.

في مقابل هذه التهديدات هل يمكن أن يستقيظ المارد العربي ليقول أن أي محاولة أمريكية وغيرها لإفشال أو إشغال حكومة «حماس» عن ترسيخ قواعد الديمقراطية وتداول السلطة ومحاربة الفساد وإحداث ثورة إصلاحية لصالح الشعب الفلسطيني سيقابل منا نحن «المارد» العربي بالتصدي لكل ما يعيق حركة الإصلاح في فلسطين. ويعلن «أصحاب المال والجاه العربي الجبار أن على حماس أن لا تحزن ولا تخاف إذا شحت عنها الموارد الأوروبية فان المال العربي والبترول العربي والسلاح العربي سيبقى إلى جانبها».

يستطيع العرب أن يرسلوا رسالة إلى الإدارة الأمريكية بيد كونداليزا رايس وزيرة الخارجية التي تزور المنطقة هذه الأيام، تقول هذه الرسالة بكل وضوح إذا حاولتم إفشال حكومة حركة «حماس» عن طريق المقاطعة والحصار والتجويع وإطلاق العنان للجيش الصهيوني لممارسة القتل والاختطاف وتجريف الأراضي وهدم المنازل في أراضي السلطة الفلسطينية بقيادة حماس فان الشارع العربي لا يمكن ضبطه والسيطرة عليه وان العالم الإسلامي بكامله سيجيش ضد إسرائيل وأمريكا والمصالح الغربية في المنطقة والعالم الإسلامي وان ردود الفعل التي اجتاحت العالم الإسلامي في مواجهة الدنمارك لعرضها صورا كرتونية عن رسول الله عليه السلام ما برحت أوروبا تعاني منها فما بالكم وما يجري في فلسطين المقدسة ارض معراج الرسول محمد ومسراه من تعذيب للشعب الفلسطيني صاحب الأرض الحق في الحياة بالطريقة التي يريدها لنفسه، وبالحكومة التي يختارها لحكمه. كما يستطيع العرب أيضا أن يبلغوا إسرائيل رسالة واضحة بان أي عقوبات تفرضها إسرائيل على حكومة حماس قبل أن تبدأ، وعلى الشعب الفلسطيني لأنه اختار حماس لحكمه سيقابل برفض عربي واضح وان الإجراءات الأمنية على الحدود مع فلسطين المحتلة سيعاد النظر فيها.

يستطيع الحكام العرب أن يفرضوا ارادتهم ـ بعد أحداث الدنمارك وردود الفعل في العالم الإسلامي ـ ويستعيدون هيبتهم ويقولون لأمريكا وأوروبا بان على إسرائيل أن تعترف بالحقوق الفلسطينية التي أقرتها جميع قرارات الشرعية الدولية والاعتراف وتطبيق جميع الاتفاقات التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعدها السلطة الفلسطينية وان تقبل وتنفذ فورا جميع المبادرات العربية وآخرها مبادرة القمة العربية في بيروت كما عليها أن تعلن عن قبولها غير المشروط بإرادة الشعب الفلسطيني في اختيار حكومته في الانتخابات الأخيرة التي جاءت بـ«حماس إلى هرم السلطة».

في الجانب الفلسطيني كنا نتوقع من حركة فتح رد فعل ايجابيا لنتائج الانتخابات وخاصة أنهم جربوا التعامل مع الكيان الصهيوني وقياداته أكثر من عشر سنوات وكانت النتائج سلبية وغير مجدية وأبو مازن خاصة تعامل مع قيادات صهيونية لأكثر من خمسة عشر عاما وتربطه بشارون كما قال علاقات جيدة قبل وصول الأخير إلى السلطة وبعد تسلمه رئاسة الحكومة الإسرائيلية والنتائج أيضا مخيبة للآمال الفلسطينية.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208